الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/53/219
23 April 1999

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٣ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الخامسة (A/53/485/Add.2)]

٥٣/٢١٩ - نظام المعلومات الإدارية المتكامل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٢/٢١٢ باء المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٥٢/٢٢٧ المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨ والفرع السابع من قرارها ٥٣/٢١٤ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨،

وقد نظرت في التقرير المرحلي العاشر للأمين العام واضافته[١]، والدراسة التي أجراها الخبيران المستقلان بشأن نظام المعلومات الإدارية المتكامل[٢]، والتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية[٣]، وتقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية عن الزيادة في تكاليف عقد تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل[٤]،

١ - تحيط علما مع القلق بالاستنتاجات الواردة في تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية عن الزيادة في تكاليف عقد تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل[٤]، وبالخصوص بأنه:

---

(١) A/53/573 و Add.1.

(٢) انظر A/53/662 و Corr.1.

(٣) A/53/7/Add.7. وللاطلاع على النص النهائي انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٧.

(٤) انظر A/53/829.

(أ) كان يمكن خفض الزيادة في التكاليف بالتخطيط المتأني، والتحديد السليم للاحتياجات، واتخاذ استعدادات أنسب؛

(ب) أدت حالات التأخير في المعالجة الفورية لأوجه القصور، من خلال العمل المتضافر في كل مرحلة من عملية التطوير والتنفيذ، إلى اعتماد المنظمة بشكل لا موجب له على المتعهد؛

(ج) أحرز تقدم غير كاف فيما يتعلق بمهام الدعم التنفيذي الطويل الأجل وصيانة البرامج الحاسوبية وتدريب الموظفين وبالتالي يستبعد أن يقل الاعتماد في المستقبل القريب على فريق مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وربما حتى على المتعهد؛

(د) ليس هناك ما يضمن ألا تتكرر في حالة إصدارات النظام المتبقية، مشاكل التنفيذ المماثلة لتلك التي ووجهت في الأعوام السابقة، مما قد يترتب عليه زيادة ارتفاع التكاليف؛

٢ - تحيط علما أيضا بملاحظات مكتب خدمات المراقبة الداخلية بأن من الشائع، في عقود انتاج البرامج الحاسوبية الضخمة والمعقدة، أن تنشأ أعمال خارجة عن نطاق تلك العقود؛

٣ - تعرب عن أسفها لعدم كفاية مشاركة الادارات المستعملة الرئيسية في مرحلتي تطوير النظام وتنفيذه، مما أدى إلى زيادة التكاليف؛

٤ - تطلب الى الأمين العام أن يكفل إتمام عملية الإدماج المؤسسي لنظام المعلومات الإدارية المتكامل في الادارات المستعملة الرئيسية في أقرب وقت ممكن؛

٥ - تكرر الاعراب عن بالغ قلقها ازاء التجاوزات التي حدثت من حيث الوقت والتكلفة في اتمام المشروع؛

٦ - تطلب الى الأمين العام أن يكفل عدم تكرر المشاكل المماثلة لتلك التي ووجهت في السابق؛

٧ - تلاحظ أن الخدمات المطلوبة من المتعهد الرئيسي ستنتهي قبل نهاية عام ١٩٩٩ باستثناء الأنشطة المتصلة بالضمان؛

٨ - تشجع الأمين العام على استخدام أي امكانات من شأنها أن تزيد من الكفاءة عن طريق تبسيط تدفقات العمل والعمليات القائمة من خلال الاستخدام الأكثر فعالية لنظام المعلومات الادارية المتكامل؛

٩ - **تطلب** الى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير التصحيحية اللازمة لجعل النظام يعمل بصورة كاملة، وتفادي المزيد من التأخيرات والزيادة غير اللازمة في التكاليف في تنفيذ المشروع، مع مراعاة الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية[٤]، ودراسة الخبيرين المستقلين[٢]؛

١٠ - **تقرر** الا تتجاوز الموارد اللازمة لاتمام تطوير نظام المعلومات المتكامل بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠٠٠ مبلغ ٧٧,٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة؛

١١ - **تكرر التأكيد** على الحاجة إلى برنامج شامل للتدريب على نظام المعلومات الادارية المتكامل ليشكل جزءا من برنامج التدريب الجاري المقدم للموظفين في جميع مراكز العمل المعنية؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المرحلية المقبلة عن نظام المعلومات الادارية المتكامل معلومات عن تنفيذ الفقرتين ٣ و ٤ من قرارها ٢١٢/٥٢ باء؛

١٣ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات ومدى مساءلة جميع المكاتب المعنية والموظفين المعنيين في تنفيذ إصدارات النظام المتبقية، وأن يبلغ عن ذلك في تقريره المرحلي المقبل؛

١٤ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام وضع نظام للرصد الفعال لضمان معالجة مشاكل التنفيذ على نحو مناسب إبان نشأتها؛

١٥ - **تقرر** الموافقة على رصد اعتماد اضافي قدره ٣,٢ ملايين دولار في اطار الباب ٢٧ دال (خدمات الدعم) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، تحمل على الصندوق الاحتياطي وترد في الأنصبة المقررة التي ستحدد على أساس المبالغ النهائية المرصودة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

الجلسة العامة ٩٧
٧ نيسان / إبريل ١٩٩٩